في خلال العام الاول من عمرها، بفصل عنوانه: «السياسة الخارجية والامنية». وفي هذا الفصل وتحت عنوان فرعي موضوعه عملية السلام، تعترف حكومة رابين بأنها لم تتمكّن من تحقيق كل ما وعدت به على هذا الصعيد. فقد جاء في التقرير ـ الكراس انه «في ما يتعلق بعملية السلام، حققت الحكومة وعداً واحداً من وعودها للناخب، هو تحريك عجلات عملية السلام وانقاذها من الجمود الذي كان سائداً في السابق. لكنها لم تتمكّن من الوفاء بتعهد آخر هو التوصل الى تسوية في خلال فترة زمنية محددة». وبعد هذا الاعتراف، قدّم واضعو التقرير ايضاحاً معلّلاً لعدم تمكن الحكومة من تحقيق الشق الثاني من تعهدها المتعلق بعملية السلام. وغاية هذا الايضاح واضحة جداً. فالمسؤولية عن عدم التقدم تقع على عاتق الاطراف الاخرى (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٦/١٩٩٣).

لكن انجازات الحكومة لا تنحصر في تحريك عجلة عملية السلام. فهذا بحد ذاته أدى ـ كما هو مكتوب في الكراس ـ الى تحقيق فوائد جمة لاسرائيل، لم تتمكن، في السابق، من تحقيقها. وتمثل ذلك في تحسّن ملموس في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، وجد تعبيراً عنه في حصول اسرائيل على الضمانات المالية لقروض اسكان واستيعاب المهاجرين الجدد، وفي بناء العلاقات مع ادارة الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، على أساس الثقة المتبادلة، وفي تجديد مذكرة التفاهم والتنسيق الاستراتيجي بين البلدين لمدة خمس سنوات أخرى (**المصدر نفسه**).

وتحدّث الكراس، في سياق استعراضه لانجازات الحكومة على صعيد عملية السلام، عن احراز تقدم لأن «الحكومة سكبت مضموناً في عملية السلام، من خلال تضمين المباحثات مواضيع جوهرية، بدلاً من المواضيع الاجرائية التي تميّزت بها المباحثات في السابق» (**معاريف**، ٢٨/٦/١٩٩٣). ويؤكد واضعو الكراس، على ان كل المبادرات للتقدم في المباحثات، على المسارات كافة، جاءت من جانب اسرائيل وانه حصل تقدم معيّن في بعضها، وكبير في بعضها الآخر، كما هو الحال على المسار الاردني (**المصدر نفسه**).

وبالنسبة الى المباحثات مع الفلسطينيين، جاء في الكراس، ان الحكومة قدّمت اليهم اقتراحات بشأن الترتيبات المرحلية للحكم الذاتي، تضمنت نقل معظم مجالات عمل الادارة المدنية الى ايديهم، ولكن من خلال احتفاظ اسرائيل بالمسؤولية عن الأمن والابقاء على كل الخيارات مفتوحة الى حين المفاوضات بشأن التسوية الدائمة (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد المفاوضات مع سوريا، أشارت الحكومة في كراس انجازاتها، الى ان الجانب السوري، يتخذ في هذا الوقت، موقفاً قوامه «كل شيء في مقابل كل شيء»، على غرار النموذج الذي رسمت خطوطه في اتفاق السلام مع مصر. ولكن «يجب التذكير [في هذا الصدد] بأوجه الاختلاف الاقليمية» (**المصدر نفسه**).

أمّا كراس الليكود فأشار، في سياق استعراضه للمجال السياسي، الى ان الحكومة تمارس سياسة فاشلة، «قادت الى منح سكان القدس العرب حق المشاركة في الانتخابات الى مجلس الحكم الذاتي، اضافة الى منح هذا المجلس صلاحيات أوسع. كذلك منحت الحكومة الفلسطينيين صلاحية انشاء محطة اذاعة وتلفزة فلسطينية. هذا اضافة الى ضمّ فيصل الحسيني الى الوفد الفلسطيني وغيره من الامور. وحذّر الليكود من تحول الحكم الذاتي للسكان الى حكم ذاتي للسكان والارض، ومن التوجه المتواصل للمساس بانجازات اتفاقيتي كامب ديفيد وصيغة مدريد، ومن التحلل من الالتزام بالسيادة الاسرائيلية على الجولان، ومن تعاظم تدخل الولايات المتحدة الاميركية في مجرى المفاوضات، ومن اضفاء الاهلية على منظمة التحرير الفلسطينية كطرف محاور، ومن المساس بمكانة القدس كعاصمة اسرائيل الموحدة (**المصدر نفسه**).

كذلك برز تباين في تقييم عمل الحكومة بالنسبة الى موضوع الأمن الداخلي. فكراس الحكومة اعتبر قرارها بطرد نشيطي حركة حماس احد الانجازات كونه ألحق ضربة قاسية بالبنية التحتية لهذه الحركة. ورأى واضعو الكراس أن اغلاق المناطق [المحتلة] أدى الى انخفاض ملحوظ في النشاط «الارهابي». وان تمكّن قوات الامن من اعتقال ١٢٤ من نشيطي حركة حماس شكّل ضربة للبنية التحتية الميدانية لتلك الحركة وقدرتها على القيام